

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٩ هـ. الموافق ١٧ كانون ثاني سنة ١٩٧٠ م. العدد ٢٢٢٠

صفحة

٧٦	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٠ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
٧٧	امر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٧٠ صادر عن رئيس الوزراء
٧٨	قرارات رقم (٢ و ١) صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٨٢	تصحيح اختلاء مطبعيه

كلنا من الشعب

## في المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٤  
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٠

## نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٠٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠٤ :

أ - إذا زادت مدة مرض الموظف وهو في مهلة رسمية خارج المداكمة على اسبوع فعليه ان يحصل على تقرير طبي موقع عليه من طبيب أو من مدير المستشفى في حالة دخوله المستشفى وصدق عليه من قنصل ارضي ( ان وجد ) وعلى الموظف ان يعلم وزيره برقياء مرضه وان يرسل التقارير الطبية اللازمة بالسرعة الممكنة .

ب - على الموظف الذي يصاب بمرض وهو في اجازة عادية في احدى الدول العريضة ويستحق اجازة مرضية لمدة لا تتجاوز اسبوعا حسبا ورد في المادة (١٠٣) من هذا النظام ان يعود خلال هذا الاسبوع الى المملكة لمراجعة اللجنة الطبية المختصة اذا زادت المدة عن ذلك .  
اما اذا دخل المستشفى فتتبع الاجراءات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

١٩٦٩/١٢/٢٤

الحسين بن طهول

وزير الاقتصاد الوطني سامي جوده	قاضي القضاة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الله غوشة	نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة أحمد طوقان
وزير التربية والتعليم ووزير الثقافة والأعلام والسياحة والآثار بالوكالة ذوقان المنداوي	وزير الانشاء والتعمير ووزير النقل صبحي أمين عمرو	وزير المالية ووزير العدلية يعقوب معمر
وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني	وزير الصحة محمد رسول الكيلاني	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية الزراعية موسى ابو الراغب سامي ايوب
وزير المواصبات - برهان كان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اميل الوروي	وزير الاشغال العامة رشيد حريقات

أمر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٧٠

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٦٩

=====

نظرا للحاجة القوية الماسة لوضع اليد على ما مساحته (٧٠) دونما من قطع الأراضي التي تحمل الأرقام (٢٦ - ٣٣) من الحوض رقم (١ - قحويان) من أراضي السخنة لأقامة وحدات سكن جاهزة عليها لأيواء النازحين ، أمر بما يلي :

١ - الاستيلاء على المساحة المذكورة آنفا كما عدلت بموجب الاتفاق مع اصحاب الأراضي وفق المخططات المحفوظة لدى المجلس البلدي في السخنة وذلك ريثما يتم استهلاك حق المنفعة فيها لمدة سنتين قابلتين للتجديد مقابل اجرة سنوية .

٢ - تعيين لجنة من مهندس محافظ العاصمة ومأمور التسجيل فيها ومندوب عن وزارة الانشاء والتعمير للكشف الفوري على قطع الأراضي المبحوث عنها لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الأخرى الثابتة عليها ومساحتها والحالة التي هي عليها وذلك لأجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض نتيجة الاستهلاك .

٣ - على مدير الأراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستهلاك وفقا لقانون الاستهلاك .

١٩٧٠/١/١

رئيس الوزراء  
هجت الطهوني

## قرار (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

—•••••

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٨/٨/١٧ رقم ش/٨٧٠٢/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادتين ٤٦ (أ) و ٢١٩ (أ) من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كان نص المادة ٤٦ (أ) الذي يوجب تحديد رأسمال الشركة المساهمة بالنقد الاردني يسري على الشركات المساهمة الاردنية فقط ام انه يطبق ايضا على الشركات المساهمة الاجنبية التي تتعامل الاعمال التجارية في المملكة الاردنية الهاشمية .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الموجه لرئيس ديوان المحاسبة بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٥ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٨/١٢ وعلى المراسلات المرفقة بهما وتديق النصوص القانونية يتبين .

١ - ان الفقرة (أ) من المادة ٢١٩ من قانون الشركات تنص على ما يلي ( لا يجوز لاية شركة مساهمة اجنبية او هيئة اجنبية تتعامل الاعمال التجارية ان تتعامل اي عمل في المملكة ما لم تكن مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون ) .

٢ - ان المادة ٢٢٢ منه تنص على ان اجراءات تسجيل الشركات الاجنبية المساهمة تستكمل بعد استيفاء الرسوم القانونية على حسب القواعد المقررة للشركات الاردنية .

ومن هذين النصين يتضح ان القانون اعتبر الشركات المساهمة الاجنبية خاضعة فيما يتعلق باجراءات تسجيلها لنفس القواعد الخاصة بالشركات المساهمة الاردنية .

وبالرجوع لقواعد تسجيل الشركات المساهمة الاردنية المنصوص عليها في الباب الثاني من قانون الشركات نجد ان البند (د) من الفقرة الثانية للمادة ٤٠ والفقرة (أ) من المادة ٤٦ توجبان على الشركة طالبة التسجيل ان تحدد مقدار رأسمالها الاسمي بالنقد الاردني .

ولما كان ما يترتب على ذلك ان الشركات المساهمة الاجنبية التي تتعامل الاعمال التجارية في المملكة ملزمة قانونا بان تحدد مقدار رأسمالها الاسمي بالنقد الاردني .

هذا ما تقرر في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما .

صدر بتاريخ ١٩٧٠/١/١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مخالف	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بمقتضى القوانين
مندوب وزارة الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	التمييز	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول
وكيل الوزارة	شكري المهدي	بشير الشريفي	موسى الساكت	علي مسبار
علي المنداوي				

## قرار مخالفه

انني اخالف الاكثريه المحترمة في قرارها القائل بأن الشركات المساهمة الاجنبية التي تتعامل العمل في المملكة بمقتضى قانون الشركات ملزمة بتحديد رأسمالها بالنقد الاردني ، ويستند قرار المخالفة هذا الى الاسباب التالية :-

١ - حددت المادة ( ٢٢٠ ) من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وعلى سبيل الحصر المتطلبات القانونية التي يجب على الشركة المساهمة الاجنبية النجاشها من اجل تسجيلها ولم تشترط هذه المادة ان تحدد الشركة الاجنبية رأسمالها بالنقد الاردني واقتصرت المادة على تقديم وثائق معينة لمقاصد هذا التسجيل وفسخ تسجيل الشركة في مركزها الاصلي خارج الاردن ومن اهم هذه الوثائق عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي والذي بها ينص عادة على مقدار رأسمال الشركة عند تسجيلها في مركزها الاصلي والمفروض ان تغفل هاتين الوثيقتين على حالهما دون اي تغيير او تبديل وعليه فسان مقدار رأسمال الشركة الاجنبية يظهر عندئذ بالنقد الاجنبي المسجلة به الشركة اصلا في مركزها الاسمي .

٢ - ان اشارة البند ( د ) من الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٤٠ ) من القانون الى بيان رأسمال الشركة الاردنية عند تسجيلها بالنقد الاردني جاءت على اعتبار ان الشركة اردنية الجنسية ولتحديد القيمة الاسمية لاسهم لارتباطها الوثيق مع عوامل تشجيع الاستثمار وخاصة لدوي الدخل المحدود ولكي يتفق هذا النص مع احكام المادة ( ٤٦ ) من القانون التي اشترطت ان لا يقل رأسمال الشركة المساهمة العمومية الاردنية عن ثلاثين ألف دينار وانحصارية عن التي دينار وهذه الاعتبارات لم يستعملها المشرع بالنسبة للشركات الاجنبية .

٣ - ان تطبيق نفس اجراءات التسجيل والنشر المتبعة بالنسبة للشركات المساهمة الاردنية على تسجيل الشركات المساهمة الاجنبية ينحصر حسب نص المادة ( ٢٢٢ ) من القانون على ما يتم بعد الموافقة على التسجيل وليس على اجراءات ما قبل الموافقة لاختلاف متطلبات ومقاصد كل من الحالتين وقد ورد ذلك صراحة بذكر عبارة ( بعد صدور قرار الموافقة ) في بداية الفقرة ( ٩ ) من المادة ( ٤٠ ) من القانون وبذكر عبارة ( في حالة موافقة الوزير ) في بداية المادة ( ٢٢٢ ) المشار اليها اعلاه .

٤ - علاوة على ما جاء اعلاه فان كثيرا من المؤسسات والهيئات الاجنبية التي تسجل لتعامل العمل بالمملكة تكون بمثابة هيئات رسمية حكومية ليس لها رأسمال محدد كما هو الحال في القضية موضوع البحث في التفسير والمتعلقة ( بالمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية ) اذ انها جزء من وزارة الدفاع السعودية كما ان الكثير من الشركات الاجنبية لا تتطلب قوانين الدول التابعة لها تحديد مقدار ثابت لرأسمالها وعندئذ يصبح من المتعذر على مثل هذه الشركات تحديد رأسمالها بالنقد الاردني كما جاء في قرار الاكثريه .

لهذه الاسباب كلها فاني اخالف الاكثريه المحترمة بقرارها :-

المضو المخالف  
علي المنداوي  
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

## قرار رقم (٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/١١/٢٣ رقم ن/ع/٤٣/١٢٦٠٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ج) من المادة السادسة من نظام علاوات غلاء المعيشة لتدقيق رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ وبيان المقصود من عبارة (مصلحة عامة) الواردة في هذه الفقرة . وهل ان وكالة الفوت الدولية تدخل في مفهوم هذه العبارة ام لا ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة (ج) من المادة السادسة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (لا تدفع العلاوة الى الموظف عن زوجته التي تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة عامة او خاصة على ان لا يبل عملها احد الأولاد في هذه الحالة ) . ومن هذا النص يتضح ان النظام لا يميز للموظف ان يتقاضى علاوة عن زوجته في حالتين :

الأولى - اذا كانت الزوجة تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة عامة .

الثانية - اذا كانت تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة خاصة .

والمقصود بعبارة (مصلحة عامة) - حسبما استقر على ذلك الفقه الإداري كل مصلحة ذات شخصية ، وثنية تنشأ لقيام بنوع معين من الخدمات العامة سواء اكانت من المصالح الرسمية او من المؤسسات الاخرى التي اعترف لها القانون بصفة المؤسسات العامة .

اما المصالح الخاصة فهي التي ينشئها الافراد لتحقيق المكسب والنفع المادي كالشركات او لتحقيق منفعة عامة كالجمعيات .

وحيث ان عبارة (مصلحة عامة) وعبارة (مصلحة خاصة) قد وردتا في النص بصيغة الاطلاق فهما تشملان المصالح العامة والمصالح الخاصة الوطنية والاجنبية الموجودة في المملكة الاردنية الهاشمية .

وحيث ان وكالة الاغذية والعمل في الاردن هي وكالة تابعة للجمعية الحكومية هيئة الامم المتحدة وتتمتع بامتيازات وحصانات وفق نصوص امتيازات وحصانات هيئة الامم ، كما ان موظفيها المحليين يعمنون ببناء على توصيات لجنة انتقاء موظفي الوكالة التي يجب ان تكون الحكومة الاردنية ممثلة فيها كما هو واضح من نصوص الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الاردنية الهاشمية والوكالة .

فان هذه الوكالة تعتبر مصلحة عامة اجنبية وتدخل في مفهوم عبارة (مصلحة عامة) الواردة في الفقرة (ج) من المادة السادسة المشار اليها وذلك لاغراض نظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين .

هذا ما تقرره بالأكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٠/١/١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوق	مخالف	عضو محكمة	رئيس محكمة التمييز	عضو
رئيسة الوزراء	التمييز	قرار المخالفة	رئيس محكمة التمييز	عضو
وكيل الوزارة	شكري المتهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسبار
وشاد الحسن				

## قرار المخالفة

المعدنى من عضو محكمة التمييز السيد بشير الشريقي في قرار التفسير رقم ١٩٧٠/٢

في رأيي ان عبارة (المصلحة العامة) الواردة في الفقرة (ج) من المادة السادسة من نظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ تعني المصالح الحكومية للدولة . اي دوائرها الرسمية كدائرة المالية والعدل والجيش والبوليس . وهذه المصالح هي غير المؤسسات العامة التي تنشأ لقيام بنوع من الخدمات العامة .

كما ارى ان (المصلحة العامة) يفهم منها المصلحة العامة الوطنية اما المصلحة العامة الاجنبية فهي ليست مقصودة في اي قانون او نظام اردني .

لهذا اخالفت رأي الاكثرية المحترمة وأرى ان (وكالة الفوت الدولية) لا تعتبر من المصالح العامة بالنسبة لقوانين وانظمة المملكة . وبالتالي فلا ينطبق عليها نص (المصلحة العامة) الوارد في نظام علاوات غلاء المعيشة المشار اليه .

صدر بتاريخ ١٩٧٠/١/١

المخالف

عضو محكمة التمييز

بشير الشريقي

هذا من العمل